اتجاهات المواطنين الليبيين نحو ثورة 17 فبراير
الدوافع الحقيقية و عوامل النجاح

د. صبري جبران الكرغلي*

د. يوسف محمد القماطي**

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس اتجاهات المواطنين في ليبيا نحو ثورة 17 فبراير الليبية. عليه فالدراسة تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: (1) التعرف على المقصود بمعنى نجاح ثورة 17 فبراير. (2) تحديد درجة نجاح الثورة. (3) التعرف على اتجاهات المواطنين الليبيين فيما يتعلق بمستقبل الدولة الليبية. (4) التعرف على الدوافع الحقيقية للثورة. (5) التعرف على عوامل المساعدة على نجاح الثورة.

فيما يتعلق بمنهجية الدراسة فقد تم تصميم استمارة استبانة و تم توزيع 500 استمارة بمدينة بنغازي جمعت 325 استمارة بمعدل استجابة (65%)، واشتملت الدراسة على المتغيرات التالية: معنى النجاح، درجة النجاح، مستقبل الدولة الليبية، دوافع الثورة ثم العوامل المساعدة للثورة. أما فيما يتعلق بعملية معالجة البيانات فقد تم تفريغها في البرنامج الإحصائي (SPSS) و تم استخدام الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي لتحليل البيانات.

و لقد توصلت الدراسة إلى:

(1) هناك تباين واضح في اتجاهات عينة الدراسة في فهم معنى نجاح ثورة 17 فبراير وفقا للمتغيرات الديموغرافية، و لقد تم ترتيبها كما يلي: المحافظة على مقدرات البلاد ،المحافظة على الأمن، القضاء على الفتن، تحقيق التلاحم الوطني، تحقيق التغيير بدون سفك دماء، ملاحقة المفسدين لتطهير البلاد ثم تغيير نظام الحكم.

(2) أن هناك اختلاف واضح في تقييم درجة نجاح الثورة وفقا للعوامل الديموغرافية.

(3) أن الغالبية العظمى من المبحوثين خصوصا فئة الشباب الذكور (18-30) ذوو المؤهلات العلمية المنخفضة تعتقد بأن مستقبل الدولة الليبية بعد الثورة سيكون أفضل.

* قسم التسويق – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي – بنغازي - ليبيا
** قسم الإحصاء – كلية العلوم - جامعة بنغازي – بنغازي - ليبيا

(4) هناك أربع دوافع رئيسية للثورة و ترتيبها كما يلي: انتهاكات حقوق الإنسان، الضغوط الاجتماعية، استشراء الفساد الحكومي، و أخيرا الضغوط الاقتصادية.

(5) أن حدة تأثير الدوافع للقيام بالثورة تختلف باختلاف العوامل الديموغرافية.

(6) هناك تسعة عشر عاملا كانت مهمة جدا لنجاح الثورة وهي: ظهور الانشقاقات في صفوف النظام الحاكم، ارتكاب النظام الحاكم لجرائم الحرب، سوء السياسة الخارجية للنظام الحاكم، قوة دعم الآباء للأبناء، قوة دعم الأمهات للأبناء، تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، تزايد التعاطف و الدعم الدولي، تزايد ضغوط المجتمع الدولي، دعم المعارضة الليبية بالخارج، قوة العامل الديني، توفر خدمات الاتصالات، ، مساندة الإعلام العالمي، دعم الشرطة و الجيش، سوء المنظومة الإعلامية للنظام الحاكم، قوة اللحمة الوطنية، قوة روح التغيير، توفر السلاح لدعم الثورة، دعم دول الجوار الحدودية، الهام ثورات التحول الديمقراطي بالمنطقة.

أما فيما يتعلق بقيمة الدراسة فهي الأولى من نوعها في ليبيا التي تستهدف الخوض في حيثيات ثورة 17 فبراير بالاعتماد على المدخل السلوكي في تقييم الثورة، ثم أن الدراسة قدمت مقاييس علمية يمكن استخدامها لإعادة تكرار نفس الدراسة بكافة المناطق الليبية للحصول على صورة أوضح عن الثورة، أخيرا تقدم الدراسة بعض المضامين الهامة لمتخذي القرار بالمجلس الوطني الانتقالي و من في حكمهم.

و من أهم مضامين الدراسة:

(1) أن مفهوم النجاح هو مفهوم نسبي يختلف معناه من شخص لأخر و فقا للمتغيرات الديموغرافية.

(2) أن رؤية أفراد العينة لمستوى نجاح الثورة و مستقبل ليبيا قد اختلف باختلاف العوامل الديموغرافية.

(3) إن ضمان نجاح الثورة و استقرار الدولة الليبية يقتضي بالضرورة معالجة دوافع الثورة الأربعة و تجنب الوقوع فيها مجددا.

(4) لقد أثبتت الدراسة وجود تسعة عشر عاملا كانت مساعدا لنجاح الثورة.

(5) إن نجاح الثورة ليست مسألة جهد فرد أو مؤسسة معينة. إنه عمل متكاثف لكافة أفراد الشعب.

و عليه فانه لابد لكل فرد في ليبيا أن يسأل نفسه: ماذا قدم للثورة؟ أو ما الذي يقوم بتقديمه للثورة؟ أو على أقل تقدير ما الذي ينوي تقديمه في المستقبل؟
وأخيرا تختتم الورقة بعرض بعض القيود أو المحددات العلمية لهذه الدراسة كما تقترح أيضا عددا من الأبحاث المستقبلية ذات العلاقة بهذا البحث.

الكلمات المفتاحية : ثورة 17 فبراير – الدوافع الحقيقية – عوامل النجاح – ليبيا

1.1تقديم (Introduction)

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي شهدتها الدولة الليبية خلال منذ ما يزيد عن أربعة عقود و هي فترة حكم نظام العقيد معمر القذافي قد تركت رواسبها المريرة في المجتمع الليبي الأمر الذي دفع بالليبيين من عسكريين و مدنيين للقيام بالعديد من المحاولات للثورة و لتغيير نظام الحكم في ليبيا إلا أن تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح و كانت نتيجة تلك المحاولات هي الإعدام بالرصاص و الشنق بالساحات العامة و إصدار الأحكام المؤبدة بالسجن على جميع من طالب بالتغيير أو بالإصلاح.

لقد استمر هذا الوضع السيئ يزداد بوتيرة متزايدة و أصبحت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية تتفاقم يوميا بعد يوم حتى مطلع عام 2011 و تحديدا في يوم 17 فبراير عندما نهض الشعب الليبي كله في يوم واحد رافضا تلك الأوضاع و مطالبا بالإصلاح أو التغيير السياسي فكانت ثورة 17 فبراير و هي موضوع هذه الدراسة.

1.2 مشكلة الدراسة (Research Problem)

إن مفهوم الثورة كمفهوم علمي يحمل الكثير من المعاني و التفسيرات منها الايجابي و منها السلبي. فالثورة جاءت من الثأر والاندفاع القوي والعنيف لتغيير أو قلب الأوضاع وتغييرها إما نحو الأفضل أو إلى الأسوأ, لذلك فان هناك من يؤيد الثورة وهناك من يعاديها. فالطرف الذي يكره الثورة يحاول دائما إجهاضها والحيلولة دون وقوعها بشتى الوسائل، أما من يريد الثورة فهو مستعد لان يموت من اجلها لأنه يرى فيها الخلاص من الظلم و القهرو الاستعباد. و لذلك فانه كثيرا ما نجد في تاريخ الثورات العالمية عدة أنواع وأشكال من الثورات منها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها الاجتماعية و منها العلمية والمعرفية و هذا كله للانقلاب على الواقع الموجود وتغييره إلى واقع آخر مختلف عنه تماما.

إن الحقيقة الأنفة الذكر هي التي ما أفرزت ما يسمى بربيع الثورات العربية (Arab Uprising) و التي تحركت فيها بعض شعوب المنطقة للمطالبة بأبسط حقوقها في الحياة فقوبلت بالعنف و القمع و الدموية ليرتفع معها سقف المطالب مباشرة إلى المطالبة بإسقاط الأنظمة الدكتاتورية القائمة في كل من تونس، مصر، اليمن، سوريا و ليبيا.

إن الثورة الليبية على وجه التحديد قامت في بداياتها للمطالبة بإجراء بعض التحسينات الدستورية و الاهتمام بمبادئ حقوق الإنسان في ليبيا في مساعي بسيطة من أجل محاولة تغيير الواقع المتردي السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي قاس منه الشعب الليبي على ما يزيد عن أربعة عقود، فما كان من النظام الحاكم إلا أن تعامل مع تلك المطالب بدموية منقطعة النظير، و تفنن في إبادة الشعب الأعزل فما هي إلا لحظات ليتحرك معها الشعب الليبي و يصنع ثورة 17 فبراير 2011.

و عليه فإن هذه الورقة البحثية تأتي كمحاولة متواضعة من الباحثان للوقوف على الدوافع أو الأسباب الفعلية التي دفعت المواطنين في ليبيا إلى قيام بالثورة، هذا بالإضافة إلى محاولة التعرف على العوامل الأخرى المساعدة التي ساهمت أو كان لها دور أساسي في مساعدة الشعب في ليبيا على التخلص من النظام الدكتاتوري الحاكم في هذه الدولة.

1.3 أهداف الدراسة (Research Objectives)

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم المفاهيم لمضمون ثورة 17 فبراير من وجهة نظر المواطنين الليبيين الذين شملتهم الدراسة بمدينة بنغازي مع تحديد الأهمية النسبية لتلك المفاهيم.
2. تحديد درجة نجاح ثورة 17 فبراير من وجهة نظر المواطنين الليبيين الذين شملتهم الدراسة.
3. التعرف على الأسباب أو الدوافع الحقيقية للقيام بثورة 17 فبراير مع تحديد الأهمية النسبية لكل سبب أو دافع.
4. التعرف على العوامل المساعدة التي ساهمت على القيام بثورة 17 فبراير مع تحديد الأهمية النسبية لكل عامل مساعد في القيام بالثورة.
5. تحديد فيما إذا كان هناك اختلاف بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغيرات المؤهل العلمي و النوع و العمر.
6. تقديم التوصيات و المضامين للجهات ذات العلاقة كالمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

1.4 فرضيات الدراسة (Research Hypotheses)

تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار عدد من الفرضيات الرئيسية و الفرعية و ذلك على النحو التالي:

1. لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير.

1.1 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير وفقا للمؤهل العلمي.

1.2 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير النوع.

1.3 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير العمر.

2. لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير.

2.1 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا للمؤهل العلمي.

2.2 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا للمؤهل العلمي.

2.3 لا توجد جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير العمر.

3. لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير.

3.1 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير وفقا لمتغير النوع.

3.2 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير للعمر.

3.3 لا توجد جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير وفقا لمتغير العمر.

4. لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للقيام بثورة 17 فبراير.

4.1 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للقيام بثورة 17 فبراير وفقا للمؤهل العلمي.

4.2 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للقيام بثورة 17 فبراير وفقا لمتغير النوع.

4.3 لا توجد اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للقيام بثورة 17 فبراير وفقا لمتغير العمر.

1.5 مساهمة الدراسة (Research Contribution)

تستمد هذه الدراسة قيمتها العلمية و أهميتها من عدد من النقاط أهمها ما يلي:

1. تعتبر هذه الدراسة بمثابة الدراسة العلمية الأولى من نوعها من حيث العمق التحليلي التي تستهدف تسليط الضوء على دوافع القيام بثورة 17 فبراير و العوامل المساعدة لها.

2. نظرا لأن هذه الدراسة استهدفت إحدى المدن المحررة في ليبيا و هي مدينة بنغازي عاصمة الثورة الليبية، فإن المقياس المصمم خصيصا لهذه الدراسة يمكن الاستفادة منه لإعادة تكرار نفس الدراسة بكافة

المناطق بالمدن الليبية الأخرى للحصول على صورة أوضح لوجهات نظر المواطنين الليبيين حيال ثورة 17 فبراير.

3. تقديم المساعدة للجهات المختصة بالمجلس الوطني الانتقالي لترشيد القرارات و ذلك بناءا على النتائج التي تتمخض عن هذه الدراسة.

1.6منهجية الدراسة (Research Methodology)

تشتمل منهجية هذه الدراسة على عدد من المحاور كما يلي:

1.6.1 مجتمع الدراسة (Research Population)

لقد كانت الخطة الأساسية للدراسة هي استهداف جميع المناطق المحررة في ليبيا لاستقصاء وجهات نظر المواطنين الليبيين فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير و مسببات قيامها و كذلك العوامل الأخرى المساعدة التي ساهمت في قيامها، إلا أنه لم يتمكن الباحثان من استهداف جميع المناطق المحررة في ليبيا بسبب عوامل كثيرة كالتكلفة و الوقت هذا بالإضافة إلى صعوبة عملية توزيع استمارات الإستبانة و تجميعها من المواطنين بجميع تلك المناطق. على هذا الأساس فقد تم توزيع عدد 500 استمارة استبانه تم تجميع 325 استمارة استبانه أي بمعدل استجابة يعادل (65%) ثبتت صلاحية (268) استمارة منها فقط أي بمعدل (54%) من الاستمارات الصالحة. فتم إدخالها للمنظومة الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية (SPSS) لأغراض التحليل و استخلاص النتائج و تقديم التوصيات.

و على الرغم من عدم كفاية عدد الاستمارات المجمعة للوصول إلى نتائج قطعية أو نهائية شاملة بخصوص اتجاهات جميع المواطنين الليبيين بخصوص الظاهرة محل الدراسة، فان عدد 500 استمارة تم اعتباره إحصائيا مناسبا جدا لإعطاء مؤشر مبدئي على اتجاهات المواطنين الليبيين بخصوص ثورة 17 فبراير، و هذا ربما يعتبر بمثابة دفعة للإمام لمزيد من البحث لاستقصاء هذه الظاهرة بأعداد اكبر و في مناطق كثيرة من مناطق الدولة الليبية.

1.6.2 مقاييس الدراسة (Research Measurements)

لغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تصميم استمارة استبانة خاصة في ضوء أهداف البحث و تم عرض هذه الاستمارة على عدد تسعة مختصين من أعضاء هيأة التدريس بجامعة بنغازي ثم تم القيام بإجراء بعض التعديلات من إضافة بعض العبارات و إلغاء البعض الآخر على ثلاثة مراحل متتالية لضمان صلاحية المقياس

(Construct Content Validity) لقياس الظاهرة موضوع الدراسة و للتأكيد على مناسبة العبارات الواردة و عدم وجود أي غموض في التعبيرات الواردة بالاستمارة.

و لقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي في الدراسة الحالية لتحديد درجة الاستجابة للعبارات الواردة باستمارة الاستبانة حيث الرقم 1= غير موافق على الإطلاق و الرقم 5 = موافق تماما. إن هذه الاختيار لم يكن اعتباطيا و إنما كان بناءا على المبررات التالية: (1) شيوع استخدام هذه المقياس الخماسي في الدراسات المشابهة. (2) عدم وجود فروق كبيرة ذات دلالة إحصائية بين الدراسات السابقة التي استخدمت المقياس الخماسي و المقاييس الأخرى مثل المقياس السداسي و السباعي. (3) عدم تقبل أفراد العينة الاستطلاعية للمقياس السباعي و شعورهم بصعوبة تحديد اتجاهاتهم من خلاله، الأمر الذي تطلب استخدام المقياس الخماسي الأكثر تفضيلا.

1.6.3 متغيرات الدراسة (Research Variables)

كما هو الحال في كثير من الدراسات، فان الدراسة الحالية ركزت على عدد 6 متغيرات أساسية هي : مفهوم نجاح ثورة 17 فبراير، درجة نجاح الثورة ، الدوافع الحقيقية ، العوامل المساعدة التي ساهمت في قيام الثورة، ثم أخيرا المتغيرات الديموغرافية مثل المؤهل العلمي و النوع و العمر.

1.6.4 بيانات الدراسة (Research Data)

فيما يتعلق ببيانات هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على استمارة الإستبانة (Questionnaire) المصممة لأغراض الحصول على البيانات و المعلومات المطلوبة من مصدرها و هم المواطنين الليبيين. و عليه فان البيانات يمكن وصفها بأنها بيانات شخصية لتقييم الظاهرة (Subjective Assessment) تعبر عن أراء و وجهات نظر(Personal Perception and Attitudes) أفراد مجتمع الدراسة.

1.6.5 أسلوب تحليل البيانات (Data Analysis Approach)

لأغراض الإجابة عن التساؤلات التي تحملها هذه الدراسة و تحقيق أهدافها، كان من اللازم القيام بالدراسة الميدانية و تحليل بياناتها. وفي هذا الخصوص فقد تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) أو كما يسمى بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لأجل تحليل البيانات المجمعة ، حيث تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي من خلال النسب المئوية و التكرارات و المتوسطات ، ثم الأسلوب الاستنتاجي من خلال اختبار t واختبار تحليل التباين ANOVA و الارتباط Correlation لأجل اختبار فرضيات الدراسة.

1.7الجانب النظري للدراسة (Research Theoretical Framework)

كما هو الحال في معظم الدراسات فان الجانب النظري (Theoretical Framework) يتم الاستعانة به لتشكيل الإطار المعرفي اللازم المتعلق بموضوع الدراسة و لتسهيل عملية الفهم الجيد للظاهرة قيد النقاش. و على هذا الأساس فان الجانب النظري لهذه الدراسة سيستعرض بشكل عام نبذة عن الدولة الليبية ثم يتم التعرض بعد ذلك لبعض الجوانب المتعلقة بمفهوم الثورة كما سيتم توضيحه في الأقسام اللاحقة.

1.7.1 نبذة مختصرة عن ليبيا (An Overview of Libya)

تقع ليبيا في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد و النيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، و هي دولة عضو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية بينها منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، اتحاد المغرب العربي، جامعة الدول العربية ، حركة عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، و منظمة الدول المصدرة للنفط. و تمتد الأراضي الليبية في مساحات مترامية الأطراف بين دائرتي عرض 45. 18 و 57. 32 درجة شمالا. تشكل الصحارى القسم الأكبر من الأراضي الليبية، والأراضي عبارة عن هضبة هي امتداد للهضبة الأفريقية، وعن سهل ساحلي يمتد على طول البحر المتوسط. فيها واحات كثيرة، وأهم جبالها الجبل الأخضر على المتوسط في الشمال الشرقي، جبل نفوسة في الشمال الغربي، و جبال تيبستي في الجنوب، وفيها أعلى قمة هي قمة بتة وارتفاعها 2286 متراً، و جبال أكاكوس وجبل واو الناموس، وأهم هضابها هضبة البطنان (الموسوعة العلمية، 2011).

أما فيما يتعلق بعدد السكان في ليبيا فإن العدد يعتبر ضئيل جدا مقارنة بمساحة البلاد، حيث تبلغ مساحتها ما يقرب من 1800000 كيلومتر مربع (700000 ميل مربع)، وتعد السابعة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة، ورابع أكبر بلدان أفريقيا مساحة، كما أنها تملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر المتوسط يبلغ طوله حوالي 1.955 كم. أما تاريخياً فتكونت ليبيا من ثلاثة أقاليم هي: إقليم طرابلس (تريبوليتانيا) و برقة (سيرينايكا) وفزان، العاصمة هي طرابلس و يسكنها ما يقرب من 1,600,000مليون نسمة من أصل 6,400,000 مليون نسمة (World Population, 2009).

فيما يتعلق بلغة البلاد فإن اللغة العربية تعتبر هي اللغة الأكثر انتشارًا وهي اللغة الرسمية للبلاد وتتكلم بها الغالبية العظمى من السكان، ويتحدثها الليبيون في حياتهم اليومية وفق اللهجة الليبية أو الدارجة، وهي تختلف قليلا من مكان لآخر نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد، كما تعد اللغة الإنجليزية لغة الدراسة الجامعية في كليات العلوم التطبيقية، وتستخدم كذلك في العديد من قطاعات الأعمال. اللغة الأمازيغية بلهجاتها

المتعددة هي الأخرى تتكلمها القبائل البربرية في البلاد، ويتركز أهلها في عدد من قرى جبل نفوسة (الجبالية) وفي الشمال الغربي بزوارة و(الغدامسية) في قرية غدامس و(التارقية) لدى الطوارق بقرية غات بالإضافة إلى مجموعات صغيرة في مناطق متفرقة من البلاد مثل اللغة الأوجلية في أوجلة و سوكنه، ويجيد معظم البربر التحدث باللغة العربية . اللغة الهوسا لدى الهوسا بقرية غات وهي منتشرة لدى شعب الهوسا في النيجر ونيجيريا ودول غرب أفريقيا. لغة التيدا وهي لغة التبوا فرع من القرعانية وهي لغة شعب القرعان الأفريقي بالسودان الأوسط و تشاد.. أما فيما يتعلق بالديانات في ليبيا فإنه يمكن القول بأن ليبيا يمكن وصفها بأنها متجانسة حيث يدين غالبية السكان بالدين الإسلامي 97% مسلمون، و 3% ينتمون إلى ديانات أخرى معظمهم من الأجانب غير المقيمين بشكل دائم (المرجع السابق).

اقتصاديا يعتبر النفط و الغاز الطبيعي مصادر الدخل الأساسية للبلاد. حيث تبلغ احتياطات النفط في ليبيا 41.5 مليار برميل مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال. يشكل النفط نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي. تنتج ليبيا 2 مليون برميل يوميا من النفط، معدل إنتاج النفط2 مليون برميل/يوم، وذلك من احتياطي مؤكد قدره 41.5 بليون برميل. معدل إنتاج الغاز399 بليون قدم 3 وذلك من احتياطي مؤكد قدره 52.7 ترليون قدم (المرجع السابق).

تاريخيا مرت الدولة الليبية على مر العصور بالعديد من المراحل السياسية و أنظمة حكم مختلفة ابتداء بمرحلة ما قبل التاريخ مرورا بفترة حكم الفينيقيين ثم الإغريق و بعدها الرومان. ثم جاء الفتح الإسلامي على أيدي الفاطميين ثم الحكم العثماني و الدولة القرمانلية. تلى ذلك الحكم الإيطالي و الفرنسي ثم الاستقلال عام 1950. وفي شهر أكتوبر 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضواً يمثل كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة (عشرون عضواً) وفي 25 نوفمبر من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وعلى الرغم من اعتراض ممثلي طرابلس على النظام الاتحادي فقد تم الاتفاق، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور، فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1950 وكانت قد تكونت حكومات إقليمية مؤقتة بليبيا، وفي 29 مارس 1951 أعلنت الجمعية التأسيسية عن تشكيل حكومة اتحادية لليبيا مؤقتة في طرابلس برئاسة السيد محمود المنتصر، وفي يوم 12 أكتوبر 1951، نقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فالسلطات المالية نقلت إلى حكومة ليبيا الاتحادية في 15 ديسمبر 1951 وأعقب ذلك في 24 ديسمبر 1951 إعلان الدستور واختيار إدريس السنوسي ملكا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاثة ولايات (طرابلس، برقة، فزان). ولكن على الرغم من كل ما قامت به بعض الدوائر الاستعمارية بعد 1951 من أجل الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي،

فإن شعب ليبيا عبر ممثليه المنتخبين قاموا في 26 أبريل 1963 بتعديل دستورهم وأسسوا دولة ليبيا الموحدة وأزالوا جميع العقبات التي كانت تحول دون وحدة ليبيا تحت اسم المملكة الليبية وعاصمتها طرابلس (المرجع السابق).

وفي الأول من سبتمبر عام 1969 قام مجموعة من الضباط الشبان الليبيين من ذوي الرتب الصغيرة وبقيادة الملازم معمر القذافي بانقلاب عسكري أطاحوا فيه بحكم الملك إدريس وأعلنوا الجمهورية العربية الليبية واستمر الأمر على هذا الحال حتى الثاني من مارس عام 1977 حيث تم تغيير اسم البلاد إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتحويل النظام السياسي من النظام الجمهوري إلى النظام الجماهيري ثم تم إضافة كلمة العظمى إلى اسم البلاد عقب الغارات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا عام 1986.

استمر نظام حكم معمر القذافي في ليبيا مدة تزيد عن أربعة عقود و قد اتسمت فترة الحكم هذه بالقمع و الاستبداد و مصادرة الحريات و الممتلكات فتمت محاولات عديدة لتغيير نظام الحكم المستبد إلا أنها لم تكلل بالنجاح فتم إعدام الكثيرين من العسكريين و المدنيين خلال تلك الفترة حتى قامت ثورة 17 فبراير عام 2011 ضد نظام حكم القذافي.

في منتصف فبراير 2011 وبعد نجاح الثورة في كل من تونس ومصر في الإطاحة برؤسائهم - قام ليبيون بالثورة على حكم العقيد معمر القذافي. وبدأت الثورة في شكل مظاهرات سلمية غير أن الجيش الليبي تعامل بعنف شديد واستخدم أسلحة ثقيلة في محاولة لقمع الثورة، مما نتج عنه تحول الثورة إلى حرب أهلية خاصة بعد انضمام أعداد كبيرة من أفراد الشرطة والجيش الليبيين إلى الثورة الشعبية واستيلاء الثوار على الكثير من الأسلحة من معسكرات الجيش وأقسام الشرطة، وانشقاق العديد من المسؤولين في البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج.

لقد اندلعت الاحتجاجات والمظاهرات ضد نظام القذافي حيث انطلقت في مدينة بنغازي، وسرعان ما انتشرت في أنحاء كثيرة من ليبيا. وفي 26 فبراير، تم الإبلاغ عن قمع عنيف من قبل قوات الأمن التابعة لنظام القذافي، ولكن المحتجين نجحوا في السيطرة على العديد من المدن الساحلية في الشرق ومناطق الجنوب الشرقي وكذلك ثلاث مدن في غرب البلاد في بداية المظاهرات، والتي رفعت علم استقلال ليبيا في 1951 والذي كان قد ألغاه القذافي في 1969. بالمقابل لا يزال نظام القذافي يحتفظ بالسيطرة على أجزاء من البلاد بينها طرابلس العاصمة، ومدينة سبها جنوب غرب البلاد، وكذلك مدينة سرت في وسط الساحل الليبي وهي مسقط رأس القذافي وقبيلته. وفي 27 فبراير تم تأسيس هيأة تعرف باسم المجلس الوطني الانتقالي تم تشكيلها لتكون بمثابة الوجه السياسي للثورة، و تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة وزير العدل المستقيل مصطفى عبدالجليل.

وبعد أن تمكنت قوات القذافي من الوصول إلى مشارف بنغازي معقل الثوار تم تمرير قرارا من مجلس الأمن يقضي بفرض حضر جوي على ليبيا لحماية المدنيين الليبيين من هجمات كتائب القذافي، حيث قامت قوات دولية بقيادة حلف شمال الأطلسي (NATO) بقصف عدة مواقع عسكرية في ليبيا تنفيذا لهذا القرار، وبدأت العمليات الجوية في شهر مارس و استمرت لمدة تجاوزت سبعة أشهر من العمليات المتواصلة و ذلك لحماية المدنيين الليبيين.

1.7.2 مفهوم الثورة (Revolution Concept)

تعتبر كلمة الثورة (Revolution) من المصطلحات الهامة التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ. إن كلمة الثورة في اللغة العربية مستعارة من ظواهر الطبيعة والسلوك الانفعالي اليومي للإنسان نفسه. ثار الشيء هاج و ثورة الغضب هي حدته أو شدته، والثائر الغضبان. ويقال للغضبان أهيجَ ما يكون وقد ثار ثائره وفار فائره إذا غضب وهاج غضبه. وثار إليه وثب إليه. فالثورة هي الهَيْج. و ثار الغبار وثارت نفسه، إذا فارت واهتاجت (إبراهيم، 2011).

إن المتأمل للأدب المتعلق بمفهوم الثورات في العالم يجد العديد من التعريفات و المفاهيم التي حاولت أن تصف مفهوم الثورة. فمثلا التعريف التقليدي القديم الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية بفرنسا هو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة. وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال أو كما تسمى بطبقة البروليتاريا (Proletariat). أما التعريف المعاصر لمفهوم الثورة فهو يشير إلى التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته المختلفة كالقوات المسلحة أو من خلال شخصيات تاريخية معروفة لتحقيق طموحاته و المتمثلة في تغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات.

و بالإضافة إلى المدخلين السابقين للتعرف على مفهوم الثورة هناك مفهوم ثالث لها أو كما يسمى المفهوم الدارج أو الشعبي للثورة و الذي يعني الانتفاض ضد الحكم الظالم. كما قد تعني الثورة معنى آخر مختلف تماما عما تم الحديث عنه. فالتطور التقني أو التكنولوجي في مجال التكنولوجيا و العلوم التطبيقية يستخدم مصطلح (ثورة) في الإشارة إلى ثورة المعلومات و التكنولوجيا (المرجع السابق).

إن فهم أو تفسير كلمة الثورة قد سبب جدلا كبيرا بين العلماء و المنظرين السياسيين في العالم. فمثلا مونتسكيو يعتبر أن الطغيان هو الوضع الطبيعي في الثورات، ويصفها (Sorokin) بأنها شذوذاً وانحرافاً، في حين يراها (Philip Gustav Lebon) بأنها جهداً ضائعاً فالمجتمع يمكنه أن يصل إلي ما وصل إليه بالثورة بدون التضحيات و الخسائر التي تطلبتها تلك الثورة. أما بالنسبة للماركسيون فالثورة بالنسبة لهم ما هي إلا مجرد

إعادة للتوازن المفقود في عناصر العملية الإنتاجية، واعتبر البعض بأن الثورة مرادف للانقلاب أو التغيير السياسي، وعرفت الثورة في الميدان الاجتماعي والسياسي بأنها التغيير المفاجئ في النظام الاجتماعي والسياسي والمؤسسي القائم، وهناك من يركز علي عامل السرعة في التغيير فعرفت الثورة بأنها تغيير مفاجئ وسريع وهام في النظام الاجتماعي والأخلاقي. و في هذا السياق يقول فالبيري إن الثورة تصنع في يومين ما يتطلب مئة عام، وتخسر في عامين ما احتاج خمسة قرون (الموسوعة العلمية، 2011).

و هناك من ينظر إلى الثورة من حيث الوسيلة المستخدمة لإحداث التغيير فيعتقد بوجوب استخدام الوسائل الجذرية لإحداث التغيير. فمثلا روبسبير(Maximilien Robespierre) يصف الثورة بأنها حرب الحرية ضد أعداء الحرية، أما ميرل (Merl) فيركز على مفهوم العنف في الثورة فيصفها بأنها حركة اجتماعية عنيفة تحل من خلالها أسطورة جديدة محل أسطورة قديمة (Kreis, 2005).

كما توجد تعريفات لمفهوم الثورة تتصف بالعمومية كما عند الكاتب الفرنسي شاتوبريان (Chateaubriand) 1768 - 1848 الذي يرى في الثورة علي أنها حالة من الانقطاع في التاريخ . أي بمعنى آخر هي بمثابة الخط الذي يشطر الزمان ومعه الأفكار و الأخلاق و القوانين و اللغة إلى نصفين نصف ما بعد ونصف ما قبل متضادين لا يمكن التوفيق بينهما. كما يمكن ملاحظة وجود تعريفات أخرى للثورة تتمحور حول كشف العلاقات الظالمة وتهديمها كما هو الحال عند بيتي و نيومان (Bete and Newman) اللذان يعرفان الثورة على أساس أنها عملية إبدال للقيم السائدة في المجتمع (Tilly, 1995).

إن الثورة في التاريخ السياسي ينظر إليها أحيانا على أنها حركة سياسية في بلد ما حيث يحاول الشعب أو الجيش أو مجموعات معينة بذلك البلد إبعاد السلطة الحاكمة عن الحكم مستخدمين كافة الوسائل بما فيها العنف لإسقاط الأنظمة القائمة، و يترتب عن ذلك الكثير من الضحايا و ربما الحروب الأهلية بين طوائف الشعب، ثم تؤسس حكومة جديدة في البلد بعد إسقاط الحكومة السابقة و يسمى هذا التغيير في نظام الحكومة بالثورة. و قد يحدث اختلاف بين الجيش و السلطة الحاكمة ثم تؤسس حكومة استبدادية عسكرية في البلد. فالكثير من الثورات تبدأ من عند الشعب ولكن تنتهي في دكتاتوريات عسكرية كما هو الحال في معظم الثورات في أمريكا اللاتينية التي انتهت بحكومات عسكرية.

إن المتفحص للعرض السابق لمفهوم الثورة يلحظ و بشكل جلي بأن هناك شبه اتفاق بين المنظرين و السياسيين فيما يتعلق بمفهوم الثورة من حيث ضرورة إحداث ما يسمى بالتغيير(Change) ، إلا أن هناك اختلاف واضح بينهم فيما يتعلق بشكل و آلية ذلك التغيير.

1.7.3 أنواع الثورات في العالم (Revolutions Types Worldwide)

لمزيد من الفهم لكلمة الثورة ربما يكون من المفيد بهذا الخصوص تقسيم الثورات في العالم إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كما سيلي ذكره:

أولا: الثورات الحضارية (Modern Revolutions)

ويقصد بها التغييرات أو التحولات التي طرأت على الحياة الإنسانية وعلى مسار تطور البشرية وفي هذا السياق يمكن الحديث عن :

1. **الثورة الزراعية (Agricultural Revolution)**

و يقصد بها التحولات التي حصلت في عصور ما قبل التاريخ وتميزت بانتقال المجتمعات البشرية من حياة الترحال والصيد والالتقاط التي سادت في العصر الحجري القديم إلى حياة الاستقرار مع اكتشاف الزراعة بالمحراث وتدجين الحيوانات التي ميزت العصر الحجري الحديث. فمع اكتشاف الزراعة وجدت الأسواق والطبقات الاجتماعية والمدن ...الخ .

2. **الثورة الصناعية (Industrial Revolution)**

بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ثم انتقلت إلى بقية الدول الأوروبية ومن ثم إلى جميع أنحاء العالم .وسميت بالثورة الصناعية لان الإنسان بدا التخلي عن الآلات اليدوية التي تعتمد على قوته العضلية و يعتمد بدلا منها على الآلات البخارية ثم الكهرباء وتوظيف المواد الكيماوية وتطوير استعمال المعادن بكل أشكالها وأساليب التعدين.

3. **الثورة التكنولوجية (Technological Revolution)**

وتسمى أيضا الثورة الصناعية الثانية حيث تتداخل هذه الثورة مع الثورة الصناعية وتشكل امتدادا لها ويعتبرها البعض الموجة الثانية للثورة الصناعية واهم معالمها التوسع والتطور العلمي وخصوصا في مجال الصناعات الدقيقة المعتمدة على الطاقة الكهربائية والمحركات ذات الاحتراق الداخلي والمواد الكيميائية المستحدثة وتكنولوجيا الاتصال الأولى كنظم التلغراف والهاتف والبريد.

4. **ثورة المعلوماتية (Information Revolution)**

ظهر هذا المصطلح في العقود الثلاثة الأخيرة متزامنا مع الحديث عن العولمة والتنمية الشمولية .والثورة المعلوماتية تعتمد على عالم تكنولوجيا المعلومات حيث المادة الأولية لتطور المجتمعات لم تعد الأرض الزراعية ولا المصانع ورؤوس الأموال بل المعلومة وسرعة تداولها عبر شبكات الاتصال بعيدة المدى كالإنترنت

والفضائيات وأجهزة الكمبيوتر المتقدمة. ولقد مكنت هذه الثورة الإنسان من خلق سلع وخدمات معلوماتية لم تكن موجودة من قبل.

ثانيا: الثورات السياسية / الاجتماعية (Political & Social Revolutions)

لقد شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ حتى يومنا هذا تحركات سياسية و اجتماعية شعبية واسعة إلا أنها تفاوتت سواء في الدوافع للثورة أو من حيث درجة العنف المصاحبة للثورة أو من حيث نتائجها وقدرتها على تحقيق أهدافها. فالكثير من التحركات الشعبية التي نعتها أصحابها بالثورة إما كانت محدودة الأهداف أو فشلت في تحقيق أهدافها وبعضها كان أقرب لحالات الفتنة والفوضى مما هي ثورة دون التقليل من أهمية أي تحرك أو انتفاضة شعبية ودون الغوص بالجدل حول توصيف ماهية تلك الحركات السياسية في التاريخ فإنه يمكن الاستشهاد بالأمثلة التالية: (الموسوعة المجانية)

1. الثورة البريطانية 1688 وقامت ضد حكم آل ستيورت
2. الثورة الأمريكية 1776 -1783 وهي ثورة اجتماعية وتحررية في نفس الوقت
3. الثورة الفرنسية 1789-1799
4. الثورة الإيطالية 1884
5. الثورة البلشفية 1917في روسيا ضد الحكم القيصري
6. الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ 1949 التي أطاحت بنظام شيانغ كاي شيك
7. ثورة يوليو 1952 في مصر
8. الثورة الكوبية 1959 التي قادها فيدل كاسترو ضد حكم الدكتاتور باتستا .
9. الثورة الإيرانية الخمينية 1979 التي أسقطت الشاه محمد رضا بهلوي
10. ثورات شعوب أوروبا الشرقية بدءا من عام 1989 التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية
11. الثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004
12. الثورة الهولندية (1795 – 1806) أسست لمفهوم الفيدرالية
13. الثورة التونسية 18 ديسمبر 2010 ضد الرئيس زين العابدين بن علي
14. الثورة المصرية 25 يناير 2011 ضد الرئيس محمد حسني مبارك
15. الثورة اليمنية 15 فبراير 2011 ضد الرئيس علي عبدالله صالح
16. الثورة الليبية 17 فبراير 2011 ضد الرئيس معمر القذافي
17. الثورة السورية 15 مارس 2011 التي قامت ضد الرئيس بشار الأسد

إن الاستعراض السابق لم يكن لأغراض الحرص الكلي الشامل لجميع الحركات أو الثورات السياسية و الاجتماعية التي وقعت في العالم و إنما كانت لغرض توضيح أن جل هذه الثورات جاء من أجل تغيير نظام الحكم القائم من أجل تحقيق أهداف سياسية و اجتماعية و تحقيق تطلعات الجماهير الشعبية بتلك الدول.

ثالثا: ثورات التحرر الوطني (National Librating Revolutions)

يقصد بثورات التحرر الوطني ثورة الشعب الخاضع للاحتلال ضد الجيوش المحتلة له. ففي هذا النوع من الثورات يكون الفعل الشعبي موجها ضد عدو خارجي يهدد الأمة، ومع أن هذا المصطلح حديث التداول إلا أن الفعل الموصوف كان حاضرا منذ القدم، فقد ظهر هذا المصطلح مع الحرب العالمية الأولى مع تفكك الإمبراطوريات وظهور مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ثم انتشر مع تبني الأمم المتحدة لمبدأ تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وقد تم إطلاق صفة الثورة على كل حركة تحرر ضد الاستعمار .

لقد شهدت قارات أسيا وأفريقيا وكذلك أمريكا اللاتينية (1950 – 1960) سلسلة من الثورات التحررية وإن كان أشهرها ثورة الشعب الجنوب أفريقي والثورة الجزائرية (1954 – 1962)، و الثورة المغربية (1921 – 1925، 1947 – 1955)، والثورة الفيتنامية والثورة الفلسطينية التي ما زالت متواصلة حتى اليوم إلا أن لكل شعب ثورته الخاصة به. ففي الهند مثلا قامت ثورة سلمية قادها الماهاتما غاندي ضد الاحتلال البريطاني وامتدت من عام (1915) حتى اغتياله على أيدي هندوس متطرفين في يناير من عام (1948).

كما قاد عمر المختار ثورة الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي من عام (1911) إلى حين إعدامه يوم 16 سبتمبر عام (1931)، و في المغرب قامت ثورة عبد الكريم الخطابي الذي قاد الثورة عام (1921) في مناطق الشمال ضد الأسبان وانتصر عليهم في معركة أنوال وأقام جمهورية سميت بجمهورية الريف، إلا أن الأسبان والفرنسيين تحالفوا ضده وانهوا الثورة، ثم قام الفرنسيون بنفي الخطابي إلى إحدى الجزر النائية في المحيط الهادي عام (1926). وفي فلسطين قامت ثورة عز الدين القسام عام (1935) ثم الثورة الكبرى عام (1936)، وفي مصر عُرفت ثورة أحمد عرابي عام (1881) وثورة مصطفى كامل (1889) و ثورة سعد زغلول (1919) ...الخ.

1.8تحليل البيانات (Data Analysis)

كما تم التنويه في بداية هذه الدراسة، فانه كان لابد من إجراء الدراسة الميدانية للتعرف على اتجاهات المواطنين الليبيين بخصوص أسباب ثورة 17 فبراير و العوامل المساعدة لها. لذلك فقد تم توزيع استمارات استبانة على عينة الدراسة ثم تم إدخالها لمنظومة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم تم تحليل بيانات الدراسة و عرضها بالجداول الإحصائية المذكورة أدناه.

1.8.1 المتغيرات الديموغرافية (Demographical Variables)

يركز التحليل الإحصائي الوصفي على وصف متغيرات الظاهرة قيد الدراسة، و في هذا الشأن فقد تم تحليل متغيرات الدراسة الحالية وهي المؤهل العلمي، النوع ثم العمر وذلك على النحو التالي:

1. المؤهل (Qualification)

لقد تم استقصاء بيانات متغير المؤهل العلمي للعينة المستهدفة بالدراسة و تم طرح بياناتها بالجدول رقم (1) الوارد أدناه.

جدول رقم (1) متغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة
دكتوراه	26	%9.7
ماجستير	36	%13.4
بكالوريوس	80	%29.9
أخرى	126	%47.0
المجموع	268	%100

من الجدول رقم (1) الوارد أعلاه يتضح بأن أكثر من نصف العينة المستهدفة بالدراسة (53%) هم من حملة المؤهلات العلمية العالية كالدكتوراه و الماجستير و البكالوريوس، في حين تمثل النسبة المتبقية (47%) أفراد العينة من حملة المؤهلات المنخفضة. إن ارتفاع درجة المؤهل العلمي للعينة قيد الدراسة يضفي درجة من المصداقية و الثقة في البيانات التي تم الإدلاء بها كونها تم الحصول عليها من أفراد على درجة مناسبة من التأهيل العلمي و الإدراك لما يدور في ليبيا من إحداث.

2. النوع (Gender)

لقد تم استقصاء بيانات متغير النوع لدى العينة المستهدفة بالدراسة لمعرفة نسبة تمثيل كل نوع في هذه الدراسة، ولقد تم طرح البيانات بالجدول رقم (2) الوارد أدناه.

جدول رقم (2) متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	158	%59
أنثى	110	%41
الإجمالي	268	%100

يبين الجدول رقم (2) الوارد أعلاه نوع العينة المستهدفة بالدراسة حيث يزيد مجتمع الذكور في هذه الدراسة (59%) على مجتمع الإناث (41%)، و رغم هذه الزيادة الا ان النسب تعتبر مناسبة جدا لمعرفة اتجاهات كلا النوعين في هذه الدراسة، و مدى تأثير النوع في فهم واقع الثورة و مسبباتها و العوامل المساعدة على قيامها.

3. العمر (Age)

لقد تم استقصاء بيانات متغير العمر لدى العينة المستهدفة في هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير متغير العمر في فهم ما يدور في ليبيا من أحداث تتعلق بالثورة الليبية، ولقد تم طرح البيانات بالجدول رقم (3) الوارد أدناه.

جدول رقم (3) متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
30 – 18	120	%44.8
44 – 31	96	%35.8
60 - 45	52	%19.4
المجموع	268	%100

من الجدول رقم (3) الوارد أعلاه يتضح أن الفئات العمرية التي تنتمي اليها العينة المستجيبة للدراسة يغلب عليها مجتمع الشباب في هذه الدراسة، حيث أن الغالبية العظمى (70.6%) هي من شريحة الشباب و التي تتراوح أعمارها بين (18 – 44) عاما.

1.8.2 مفهوم نجاح ثورة 17 فبراير (Revolution Success Concept)

كما سبق الإشارة إليه فان هذه الدراسة تسعى لتحقيق عدد من الأهداف. و لقد كان الهدف الأول للدراسة هو التعرف على أهم المفاهيم لمضمون ثورة 17 فبراير من وجهة نظر المواطنين الليبيين الذين شملتهم الدراسة بمدينة بنغازي مع تحديد الأهمية النسبية لتلك المفاهيم استنادا على الإجابات التي أدلوا بها. و في هذا الخصوص فقد تم تقديم عدد من المفاهيم لمعنى نجاح الثورة كما هو وارد أدناه :

جدول رقم (4) معنى نجاح ثورة 17 فبراير

معنى نجاح الثورة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
تغيير نظام الحكم	268	4.72	0.503
تحقيق التلاحم الوطني	268	4.54	0.660
المحافظة على مقدرات البلاد	268	4.46	0.715
المحافظة على الأمن	268	4.44	0.693
ملاحقة المفسدين لتطهير البلاد	268	4.41	0.752
القضاء على الفتن بالبلاد	268	4.30	0.761
تحقيق التغيير بدون دماء	268	3.73	1.231
المتوسط العام لمفهوم النجاح	**268**	**4.37**	**0.546**

من الجدول رقم (4) الوارد أعلاه يتضح أن هناك عدد سبعة مفاهيم لمعنى نجاح الثورة من وجهة نظر عينة الدراسة. و كما هو واضح من قيم المتوسطات فإنها تجاوزت المتوسط الفرضي (3) لتؤكد على أهمية كل تلك المفاهيم. لذلك فقد تم اعتماد المتوسط العام الذي يعكس جميع المعاني و كانت قيمته (4.37). أما الأهمية النسبية لتلك العوامل فيمكن احتسابها من خلال تحليل الارتباط كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (5) ترتيب معاني النجاح وفقا للعينة المستجيبة للدراسة

مفاهيم النجاح	معامل الارتباط	ترتيب المفهوم
نجاح الثورة في المحافظة على مقدرات البلاد	0.81**	الأول
نجاح الثورة في المحافظة على الأمن بالبلاد	0.80**	الثاني
نجاح الثورة في القضاء على الفتن بالبلاد	0.78**	الثالث
نجاح الثورة في تحقيق التلاحم الوطني بالبلاد	0.74**	الرابع
نجاح الثورة في تحقيق التغيير بدون سفك دماء	0.68**	الخامس
نجاح الثورة في ملاحقة المفسدين لتطهير البلاد	0.67**	السادس
نجاح الثورة في تغيير نظام الحكم في البلاد	0.52**	السابع

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)**

الجدول رقم (5) يبين معامل الارتباط (Pearson) بين متوسطات مفهوم نجاح ثورة 17 فبراير من وجهة نظر المستقصى منهم مع المتوسط العام لمفهوم النجاح و تبين ان هناك درجة ارتباط موجبة عالية جدا بينها تراوحت بين (0.52 – 0.81). و عليه يمكن ترتيب تلك المفاهيم حسب أهميتها النسبية على النحو التالي:

نجاح الثورة في المحافظة على مقدرات البلاد (0.81)، نجاح الثورة في المحافظة على الأمن بالبلاد (0.80)، نجاح الثورة في القضاء على الفتن بالبلاد (0.78)، نجاح الثورة في تحقيق التلاحم الوطني بالبلاد (0.74)، نجاح الثورة في تحقيق التغيير بدون سفك دماء (0.68)، نجاح الثورة في ملاحقة المفسدين لتطهير

البلاد (0.67) ثم نجاح الثورة في تغيير نظام الحكم في البلاد (0.52). و هذا يعني ان ثورة 17 فبراير لن تكون ثورة ناجحة من وجهة نظر المشاركين بالدراسة مالم تتمكن من تحقيق جميع تلك المعاني المشار اليها بالجدول.

و لغرض اختبار فرضية وجود اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمعنى نجاح ثورة 17 فبراير فقد تم استخدام اختبار (T) كما يلي:

جدول رقم (6) اختبار (T) المتوسط العام لمعنى النجاح

المتغير	قيمة الاختبار = 3			
	قيمة (T)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	متوسط الفروقات
المتوسط العام لمعنى النجاح	41.17	267	0.000	1.374

الجدول رقم (6) الوارد أعلاه يوضح نتيجة اختبار (T) فيما يتعلق بمعنى نجاح ثورة 17 فبراير. لقد تم اختبار فرضية معنى نجاح الثورة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة للمتوسط النظري (3) و كان متوسط العينة (4.37) بانحراف معياري قدره (0.546) و كانت قيمة (T) المحسوبة (41.17) بدرجة حرية بلغت (267) و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01). و عليه فإن البيانات الواردة بالجدول السابق تقود إلى نتيجة مفادها هو عدم إمكانية قبول الفرضية الصفرية القائلة "لاتوجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير".

و لغرض اختبار مدى وجود فروقات في اجابات المستقصى منهم المذكورة اعلاه بخصوص تعريفهم او فهمهم لعبارة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا للمتغيرات الديموغرافية، فقد تم اللجوء الى احتساب المتوسطات ثم تحليل التباين الاحادي و ذلك كما هو موضح ادناه:

جدول رقم (7) المؤهل العلمي و معنى النجاح

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
دكتوراة	26	4.26	0.521
ماجستير	36	4.29	0.497
بكالوريوس	80	4.45	0.533
اخرى	126	4.38	0.571
المجموع	268	4.37	0.546

من الجدول رقم (7) اعلاه يتضح ان قيم المتوسطات للمؤهلات الاربعة تكاد تكون متساوية أي انه لا توجد فروقات جوهرية في اجاباتهم رغم اختلاف مؤهلاتهم العلمية، و للتاكد من ذلك يتم اللجوء الى تحليل التباين الاحادي الموضح ادناه.

جدول رقم (8) تحليل التباين الأحادي: المؤهل العلمي و معنى النجاح

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	52.42	3	17.47	1.198	0.311
داخل المجموعات	3850.99	264	914.5		
المجموع الكلي	3903.41	267			

الجدول رقم (8) اعلاه يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين وفقا لمتغير المؤهل العلمي حيث تجاوزت قيمة الاختبار (0.05)، و عليه فانه لا يمكن رفض الفرضية القائلة " لاتوجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير المؤهل العلمي".

و بنفس الكيفية تم استخدام المتوسطات و اختبار (T) لمعرفة فيما اذا كان هناك اختلاف بين اجابات المبحوثين وفقا لمتغير النوع فكانت اجاباتهم كما هو موضح ادناه :

جدول رقم (9) النوع و معنى النجاح

النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
ذكور	158	4.31	0.526
إناث	110	4.46	0.566

من الجدول رقم (9) اعلاه يتضح انه رغم انخفاض عدد المشاركين من الاناث، الا ان متوسط الاناث (4.46) يختلف قليلا عن متوسط الذكور (4.31) فيما يتعلق بإدراكهم لمفهوم النجاح، و للتأكيد على هذا الاختلاف فقد تم اللجوء الى اختبار (T) للعينات المستقلة فكانت الاجابات كما هو موضح ادناه:

جدول رقم (10) اختبار (T) النوع و معنى النجاح

المتغير	اختبار t			
	قيمة (T)	DF	الدلالة الاحصائية	الفرق بين المتوسطين
معنى نجاح ثورة 17 فبراير	-2.167	266	0.031	-1.02198

من الجدول رقم (10) الوارد اعلاه يتضح وجود اختلافات بين اجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بتعريف النجاح و ذلك وفقا لمتغير النوع، أي ان فهم الاناث لمعنى نجاح ثورة 17 فبراير يختلف عن فهم الذكور لمعنى النجاح. و عليه فلا يمكن قبول الفرضية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير النوع" . و بنفس المنطق فقد تم التعامل مع المتغير الثالث و هو متغير العمر فتم احتساب المتوسطات و تحليل التباين الاحادي كما هو موضح ادناه:

جدول رقم (11) العمر و معنى النجاح

العمـــــــــــــر	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
الفئة العمرية (18-30)	120	4.34	0.580
الفئة العمرية (31-44)	96	4.29	0.520
الفئة العمرية (45-60)	52	4.62	0.443
المجموع	268	4.37	0.546

من الجدول رقم (11) المذكور اعلاه يتضح وجود اختلاف بين متوسطات اجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بتعريف النجاح وفقا لمتغير العمر، اذ ان الفئة العمرية الثالثة (45-60) تميل لان يكون لديها مفهوم اكثر وضوحا لمعنى النجاح يختلف عن الفئات العمرية الاخرى. و هذا ربما يمكن ان يعزى لعامل الخبرة و الممارسة العملية و مستوى النضج عند هذه الشريحة بالمقارنة بفئة الشباب الأقل خبرة. و للتأكد من هذه الفروقات فقد تم اختبار تحليل التباين الاحادي و ذلك كما هو موضح ادناه:

جدول رقم (12) تحليل التباين الاحادي العمر و معنى النجاح

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	196.1	2	98.05	17.0	0010.
داخل المجموعات	3707.3	265	13.99		
المجموع الكلي	3903.4	267			

من الجدول رقم (12) اعلاه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير العمر حيث لم تتجاوز قيمة الاختبار (0.01، 0.05)، و عليه فانه لا يمكن قبول الفرضية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بمفهوم نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير العمر". و لقد تم التأكيد على هذا الاختلاف من خلال اختبارات (Post Hoc Tests: LSD) للمقارنات المتعددة الموضح أدناه:

جدول رقم (13) تحليل المقارنات المتعددة لمتغير العمر و معنى النجاح

الفئة العمرية	الفئة المقارنة	متوسط الفروقات	الاهمية
60-45	30-18	1.96026*	0.002
	44-31	2.32692*	0.000

***. The mean difference is significant at the 0.05 level.**

من الجدول رقم (13) الوارد أعلاه يمكن ملاحظة وجود الفروقات بين الفئات العمرية الثلاثة. حيث انه يوجد اختلاف بين الفئة العمرية الثالثة (45-60) مع كل من الفئتين الأولى (18-30) و الثانية (31-44) كما أن دلالتها الإحصائية عالية عند مستوى معنوية (0.01، 0.05).

1.8.3 درجة نجاح ثورة 17 فبراير (Degree of Success)

فيما يتعلق بتحديد الى أي مدى تعتبر ثورة 17 فبراير هي ثورة ناجحة وهو فحوى الهدف الثاني للدراسة، فقد تم توجيه سؤال الى المستقصى منهم بالخصوص فجاءت إجاباتهم كما هو مبين بالجدول أدناه :

جدول رقم (14) درجة نجاح ثورة 17 فبراير

درجة نجاح الثورة	التكرار	النسبة
غير ناجحة على الإطلاق	-	-
غير ناجحة	2	%7
لا أدري	35	%13.1
ناجحة	**118**	**%44**
ناجحة جدا	**113**	**%42.2**
الإجمالي	268	%100

يوضح الجدول رقم (14) الوارد اعلاه اتجاهات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير حيث أن الغالبية العظمى وفقا للجدول السابق (0.86.2) تعتقد أن ثورة 17 فبراير هي ثورة ناجحة وهي نفس الإجابة التي يقدمها المتوسط العامالذي تم احتسابه و الموضح بالجدول أدناه.

جدول رقم (15) المتوسط العام لدرجة نجاح ثورة 17 فبراير

المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
درجة نجاح الثورة	268	4.28	0.713

من الجدول رقم (15) المذكور أعلاه يتضح بأن الغالبية العظمى و بمتوسط قدره (4.28) من أصل (5) و هي أقصى قيمة بمقياس الدراسة الخماسي، تعتقد بأن ثورة 17 فبراير هي ثورة ناجحة و هذه النتيجة متفقة مع النتيجة التي تم التوصل اليها في الجدول رقم (14) اعلاه. و لقد تم اختبار فرضية درجة نجاح الثورة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة للمتوسط النظري (3) كما هو مبين أدناه.

جدول رقم (16) اختبار (T) لدرجة نجاح ثورة 17 فبراير

المتغير	قيمة الاختبار = 3			
	قيمة (T)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	متوسط الفروقات
درجة نجاح الثورة	29.318	267	0.000	1.276

من الجدول رقم (16) المبين أعلاه يتضح أن متوسط العينة هو (4.28) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) بانحراف معياري قدره (0.713) و كانت قيمة (T) المحسوبة (29.318) بدرجة حرية بلغت (267) و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01). عليه فإن البيانات الواردة بالجدول السابق تقود الى نتيجة مفادها هو عدم إمكانية قبول الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير".

و لغرض اختبار مدى وجود اختلافات في إجابات المستقصى منهم وفقا لعامل المؤهل العلمي كأحد العوامل الديموغرافية في هذه الدراسة، فقد تم حساب المتوسطات الترتيبية و ذلك كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (17) المؤهل العلمي و المتوسط الترتيبية لدرجة النجاح

البيان	المؤهل	العدد	متوسط الترتيب
درجة نجاح الثورة	دكتوراه	26	111.44
	ماجستير	36	122.25
	بكالوريوس	80	121.86
	أخرى	126	**150.78
	المجموع	268	

من الجدول رقم (17) الوارد أعلاه يتضح أن هناك فرق بين إجابات المستقصى منهم وفقا لمستواهم العلمي، إذ أن المتوسط الترتيبي الأعلى هو (150.78) وهو خاص بأولئك من ذوي المؤهلات العلمية المنخفضة بالمقارنة بحملة أعلى مؤهل علمي في الدراسة و هو الدكتوراه الأقل متوسط ترتيبي (111.44)، كما يلاحظ تقارب شديد بين حملة مؤهلي الماجستير و البكالوريوس فيما يتعلق بمتوسطهم الترتيبي (122.25 – 121.86)

على التوالي. إن هذا يعني أن شريحة حملة الدكتوراه تعتبر أن درجة نجاح ثورة 17 فبراير هي أقل بالمقارنة بحملة المؤهلات الأخرى.

و للتأكيد على وجود فروقات في الإجابة وفقا للمؤهل العلمي فقد تم استخدام اختبار (Kruskal-Wallis Test) و هو اختبار يتناسب مع طبيعة السؤال الأحادي المطروح في استمارة الاستبانة، و لقد كانت قيمته (0.005) و هي داله إحصائيا عن مستوى معنوية (0.01). وعليه فلا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا للمؤهل العلمي".

و لغرض اختبار مدى وجود اختلاف وفقا لعامل النوع فقد تم حساب المتوسط كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (18) النوع ومتوسط درجة نجاح الثورة

البيان	النوع	العدد	متوسط الترتيب
درجة نجاح الثورة	ذكور	158	133.72
	إناث	110	*135.62

من الجدول أعلاه يتبين أن المتوسط الترتيبي للإناث (135.62) أكبر قليلا من المتوسط الترتيبي للذكور (133.72)، و لغرض اختبار ما إذا كان هناك فرق في الإجابات بين أفراد العينة وفقا لمتغير النوع فقد تم اللجوء إلى اختبار (Mann-Whitney Test)، المناسب لطبيعة السؤال المطروح باستمارة الإستبانة و الذي كانت قيمته (0.83) و هي اكبر من (0.05) و بالتالي فهي غير ذات دلالة إحصائية. وعليه فلا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير النوع".

و لغرض اختبار دور متغير العمر في اتجاهات المستقصى منهم نحو تقدير درجة نجاح ثورة 17 فبراير فقد تم احتساب المتوسطات الترتيبية و ذلك كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (19) العمر و متوسط درجة نجاح الثورة

المتغير	العمر	العدد	متوسط الترتيب
درجة نجاح الثورة	18-30	120	*145.47
	31-44	96	129.06
	45-60	52	119.22
	Total	268	

من الجدول رقم (19) المبين أعلاه يتضح أن هناك فروقات بين المتوسطات الترتيبية للإجابات وفقا لمتغير الفئة العمرية لصالح الفئة العمرية الأولى ذات المتوسط الترتيبي الأكبر (145.47) ثم الفئة الثانية (129.06)، بالمقارنة بالفئة الثالثة ذات المتوسط الترتيبي الأقل (119.22). و لغرض التأكيد على وجود فروقات بين تلك المتوسطات فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار(Kruskal-Wallis Test)، المناسب لطبيعة السؤال المطروح و الذي كانت قيمته (0.049) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05). وعليه فلا يمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدرجة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا لمتغير العمر".

1.8.5 دوافع ثورة 17 فبراير (Revolution's Motivations)

بنفس الكيفية التي تم إتباعها في الأقسام السابقة من هذه الورقة، فلقد حاولت الورقة أيضا الخوض أو البحث في جميع الأسباب أو الدوافع التي تقف وراء قيام ثورة 17 فبراير في ليبيا و التي تشكل محور الهدف الرابع للدراسة. لقد تم تصميم استمارة الإستبانة بحيث تحتوي على عدد (30) سبب لقيام الثورة تم توزيعها على أربعة مجموعات رئيسية هي: مجموعة الضغوط الاقتصادية، مجموعة الضغوط الاجتماعية، مجموعة استشراء الفساد الحكومي ثم مجموعة انتهاكات حقوق الإنسان، و لقد تم احتساب المتوسطات العامة لتلك الدوافع و تم وضعها في الجدول كما هو موضح أدناه.

جدول رقم (29) متوسطات دوافع الثورة

البيان	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
دوافع الفساد الحكومي	268	4.48	0.909
دوافع انتهاكات حقوق الإنسان	268	4.46	0.833
دوافع الضغوط الاقتصادية	268	4.29	0.810
دوافع الضغوط الاجتماعية	268	4.18	0.827
المتوسط العام للدوافع	**268**	**4.35**	**0.721**

من الجدول رقم (29) أعلاه يتضح أن جميع قيم متوسطات الدوافع تعتبر عالية جدا و تقترب من أعلى قيمة في مقياس الدراسة و هي (5)، و هذا يعني أن هناك شبه إجماع بين جميع شرائح المستقصى منهم في هذه الدراسة على هذه الدوافع كمسببات لثورة 17 فبراير في ليبيا، و لقد تم ترتيب تلك الدوافع على النحو التالي: الدوافع الناتجة عن الفساد الحكومي بمتوسط عام (4.48)، الدوافع الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا بمتوسط عام (4.46)، الدوافع الناتجة عن الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الليبي بمتوسط عام (4.29) ثم الدوافع الناتجة عن الضغوط الاجتماعية بمتوسط قدره (4.18). أما

المتوسط العام الكلي لجميع الدوافع فقد بلغ (4.35) و هو معدل مرتفع أيضا أو يعكس جميع الدوافع الأربعة السابقة معا.

إن الدوافع الرئيسية الأنفة الذكر كانت هي المحرك أو الباعث الرئيسي الذي دفع الشعب الليبي للقيام بثورة 17 فبراير و ذلك وفقا لما أشار إليه التحليل السابق. و لغرض تحديد الأهمية النسبية لتكل العوامل فقد تم استخدام تحليل الارتباط كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (30) الأهمية النسبية لدوافع ثورة 17 فبراير

دوافع ثورة 17 فبراير	معاملات الارتباطات	الترتيب
مجموعة دوافع انتهاكات حقوق الانسان	0.89**	الأول
مجموعة دوافع الضغوط الاجتماعية	0.87**	الثاني
مجموعة دوافع استشراء الفساد الحكومي	0.83**	الثالث
مجموعة دوافع الضغوط الاقتصادية	0.82**	الرابع

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)**

إن الجدول رقم (30) المذكور أعلاه يشير إلى معاملات الارتباط بين الدوافع الأساسية الأربعة للثورة و المتوسط العام للدوافع. لقد تم حساب معامل الارتباط (Pearson) بين أبعاد أو دوافع ثورة 17 فبراير مع الدرجة الكلية للدوافع و تبين أن درجة حقوق الإنسان لها درجة ارتباط عالية جدا مع الدرجة الكلية اذ بلغت (89%) و لها دلالة إحصائية عالية ثم يليها في الأهمية الضغوط الاجتماعية بمعامل ارتباط قدره (87%) ثم استشراء الفساد الحكومي بدرجة ارتباط قدرها (83%) و أخيرا الضغوط الاقتصادية بمعامل ارتباط مقداره (82%).

إن نتيجة هذه المعاملات الارتباطية العالية تعزز من النتيجة التي تم التوصل إليها في الجدول رقم (29) بخصوص قيمة المتوسطات العامة للدوافع و التي تراوحت بين (4.18 – 4.48) من أصل (5)، و هي معدلات عالية جدا. أي بمعنى آخر أنه و على الرغم من المساعي التي تم بذلها لوضع تلك العوامل أو الأسباب في ترتيب نسبي معين إلا أنها لازالت عالية مما يعكس أهميتها النسبية جميعا كمسببات أو دوافع حقيقة للثورة.

و لغرض اختبار فرضية وجود اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير فقد تم استخدام اختبار (T) كما يلي :

جدول رقم (31) اختبار (T) المتوسط العام لدوافع الثورة

المتغير	قيمة الاختبار = 3			
	قيمة (T)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	متوسط الفروقات
المتوسط العام لدوافع الثورة	30.82	267	0.000	1.35000

الجدول رقم (31) الوارد أعلاه يوضح نتيجة اختبار (T) فيما يتعلق بدوافع الثورة. لقد تم اختبار فرضية دوافع الثورة باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة للمتوسط النظري (3) و كان متوسط العينة (4.35) بانحراف معياري قدره (0.721) و كانت قيمة (T) المحسوبة (30.82) بدرجة حرية بلغت (267) و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01). و عليه فإن البيانات الواردة بالجدول السابق تقود إلى نتيجة مفادها هو عدم إمكانية قبول الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير". و لاختبار مدى وجود تأثير أو دور لمتغير المؤهل العلمي في إجابات المبحوثين فقد تم احتساب المتوسطات على النحو التالي:

جدول رقم (32) المؤهل العلمي و المتوسط العام لدوافع الثورة

البيان	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
المتوسط العام لدوافع ثورة 17 فبراير	دكتوراه	26	4.08	0.560
	ماجستير	36	4.37	0.553
	بكالوريوس	80	4.49	0.509
	اخرى	126	4.31	0.870
	المجموع	268	4.35	0.720

من الجدول رقم (32) أعلاه يتضح وجود اختلافات بين إجابات المبحوثين فيما يتعلق بدوافع الثورة و ذلك وفقا لمؤهلاتهم العلمية، فعلى الرغم من ارتفاع متوسط الدوافع عند جميع الشرائح التي شملتها الدراسة و التي تتجاوز جميعها (4) نقاط من أصل (5) في مقياس الدراسة، إلا انه يمكن ملاحظة وجود اختلاف في تلك الدوافع وفقا للمؤهل العلمي. فمثلا حملة الدكتوراه يلاحظ أنهم نسبيا اقل دوافع (4.08) من المؤهلات الأخرى كالبكالوريوس (4.49) و الماجستير (4.37) و أولئك أصحاب المؤهلات الأدنى (4.31). و هذا ربما يفسر على أن شريحة حملة الدكتوراه تتعرض لنفس أنواع الضغوطات الأربعة الأنفة الذكر التي تتعرض لها جميع الشرائح إلا أنها تكون ربما بمعدل أقل مما انعكس ذلك في إجاباتهم. فهذه الشريحة لديها فرص أكبر في الحصول على

الوظائف و تتمتع بدخول مرتفعة نسبيا مما يخفف من وطأة تلك الضغوط بالنسبة لهم. و لأجل اختبار مدى قوة الفر وقات إحصائيا بين الشرائح السابقة فقد تم اللجوء إلى تحليل التباين الأحادي كما هو مبين أدناه :

جدول رقم (33) تحليل التباين الأحادي: المؤهل العلمي و دوافع الثورة

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	83.6	3	1.225	2.42	0490.
داخل المجموعات	4133.6	264	.5060		
المجموع الكلي	137.31	267			

من الجدول رقم (33) اعلاه يمكن ملاحظة وجود اختلاف بين متوسطات إجابات المستقصى منهم وفقا لمؤهلهم العلمي حيث أن قيمة الاختبار اقل من (0.05). و عليه فانه لا يمكن قبول الفرضية القائلة "لاتوجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير وفقا للمؤهل العلمي".

و لغرض تحديد الاختلافات بين تلك المجموعات بشكل دقيق فقد تم اللجوء إلى تحليل المقارنات المتعددة (Post Hoc Tests: LSD) و ذلك كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (34) تحليل المقارنات المتعددة

المؤهل العلمي	مؤهل المقارنة	متوسط الفروقات	الدلالة الإحصائية
الدكتوراه	البكالوريوس	.413*0	0.011

***. The mean difference is significant at the 0.05 level.**

من الجدول رقم (34) أعلاه يتضح وجود فروقات جوهرية بين شريحتين فقط هما شريحة حملة الدكتوراه و شريحة حملة البكالوريوس فيما يتعلق بدوافع ثورة 17 فبراير. و لغرض اختبار مدى وجود اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع الثورة وفقا لمتغير النوع فقد تم احتساب المتوسطات و ذلك كما هو مبين أدناه :

جدول رقم (35) النوع و متوسط دوافع ثورة 17 فبراير

البيان	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
متوسط دوافع الثورة	ذكور	158	84.2	0.803
	إناث	110	64.4	0.558

من الجدول رقم (35) أعلاه يتضح وجود اختلافات أو فروقات بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير النوع إذ أن متوسط الإناث (4.46) اكبر من متوسط الذكور البالغ (4.28)، و للتأكيد على ذلك فقد تم اللجوء إلى اختبار (T) للعينات المستقلة كما هو موضح أدناه :

جدول رقم (36) اختبار (T) لمتوسط دوافع ثورة 17 فبراير

البيان	اختبار (T)			
	T	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	متوسط الفروق
دوافع الثورة	-2.044	266	0.042	-.18093

من الجدول رقم (36) يمكن ملاحظة وجود الاختلاف بين متوسطات إجابات الذكور و الإناث الذين شملتهم الدراسة من خلال قيمة الاختبار و التي لم تتجاوز (0.05)، و عليه فانه لا يمكن قبول الفرضية القائلة "لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع القيام بثورة 17 فبراير وفقا لمتغير النوع".

و لغرض اختبار مدى وجود اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بدوافع الثورة وفقا لمتغير النوع فقد تم احتساب المتوسطات و ذلك كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (37) متغير النوع و دوافع ثورة 17 فبراير

العمر	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
18-30	120	4.33	0.757
31-44	96	4.40	0.607
45-60	52	4.32	0.813
المجموع	268	4.35	0.717

من الجدول رقم (37) يتضح وجود تقارب كبير بين متوسطات إجابات المبحوثين و تضاءل الاختلافات أو الفروقات بينهم وفقا لمتغير العمر، و للتأكيد على ذلك فقد تم اللجوء إلى اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح أدناه :

جدول رقم (38) تحليل التباين الأحادي العمر و دوافع الثورة

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	.310	2	0.155	0.299	0.741
داخل المجموعات	137.0	265	0.517		
المجموع الكلي	137.31	267			

مـن الجـدول رقـم (38) يمكـن ملاحظـة عـدم وجـود الاختلافـات بـين الشـرائح العمريـة الثلاثـة فيما يخص دوافع الثورة و ذلك بناءا على قيمة الاختبار و التي تتجاوز (0.05)، و عليه فانه لا يمكن رفض الفرضـية القائلـة "لا توجـد اختلافـات جوهريـة بـين إجابـات المستقصـى مـنهم فيمـا يتعلـق بـدوافع القيـام بثورة 17 فبراير وفقا لمتغير العمر".

1.8.6 العوامل المساعدة على قيام ثورة 17 فبراير (Revolution's Supportin Factors)

كمـا سـبق التنويـه إليـه فـي بدايـة الورقـة، فـإن هـذه الدراسـة تسـعى لتحقيـق عـدة أهـداف و أخر تلك الأهداف المطروحة بالبحث هو التعرف على العوامل المساعدة التي ساهمت على القيام بثورة 17 فبراير مع تحديد الأهمية النسبية لكل عامل من تلك العوامل. و في هذا السياق فقد تم اقتراح عدد (76) عنصرا من العناصر التي يعتقد بأنه كان لها دورا في دعم الثورة بصورة أو بأخرى، و للتسهيل على المبحوثين أثناء عملية تعبئة استمارة الاستبانة فقد تم توزيع تلك العناصر على عدد (19) مجموعة من العوامل المساعدة للثورة تم اختبارها وفقا لإجابات المستقصى منهم و ذلك على النحو المبين أدناه :

جدول رقم (39) العوامل المساعدة لثورة 17 فبراير

العوامل المساعدة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب العامل
قوة اللحمة الوطنية	268	4.71	0.477	الأول
قوة روح التغيير	268	4.64	0.560	الثاني
قوة العامل الديني في المجتمع	268	4.57	0.573	الثالث
تأسيس المجلس الوطني الانتقالي	268	4.49	0.536	الرابع
تزايد التعاطف و الدعم الدولي للثورة	268	4.48	0.648	الخامس
قوة دعم الآباء للأبناء	268	4.44	0.652	السادس
دعم المعارضة الليبية بالخارج	268	4.41	0.691	السابع
ظهور الانشقاقات في صفوف النظام الحاكم	268	4.40	0.701	الثامن
ارتكاب النظام الحاكم لجرائم الحرب	268	4.38	0.858	التاسع
سوء المنظومة الإعلامية للنظام الحاكم	268	4.37	0.855	العاشر
تزايد ضغوط المجتمع الدولي	268	4.36	0.713	الحادي عشر
قوة دعم الأمهات للأبناء	268	4.35	0.702	الثاني عشر
مساندة الإعلام العالمي	268	4.32	0.730	الثالث عشر
سوء السياسة الخارجية للنظام الحاكم	268	4.24	0.948	الرابع عشر
دعم الشرطة و الجيش للثورة	268	4.21	0.846	الخامس عشر
توفر خدمات الاتصالات	268	4.08	0.839	السادس عشر
الهام ثورات التحول الديمقراطي في المنطقة	268	4.03	0.644	السابع عشر
توفر السلاح لدعم الثورة	268	3.74	1.00	الثامن عشر
دعم دول الجوار الحدودية	268	3.24	0.777	التاسع عشر
المتوسط العام للعوامل المساعدة	268	4.26	0.363	**المتوسط الكلي**

من الجدول رقم (39) الوارد أعلاه يتضح أن جميع العوامل التسعة عشر المساعدة لثورة 17 فبراير هي عوامل هامة و ساعدت على قيام الثورة، حيث تجاوزت متوسطات الغالبية العظمى لتلك العوامل المتوسط الفرضي (3) لتقترب من القيمة القصوى بالمقياس المستخدم بالدراسة و هو (5). كما ان المتوسط العام لجميع العوامل مجتمعة بلغ قيمة عالية (4.26) ، و هذه النتيجة بشكل عام توضح أن جميع العوامل السابقة التسعة عشر هي عوامل هامة جدا و ساهمت في قيام ثورة 17 فبراير في ليبيا.

و لحساب الأهمية النسبية لتلك العوامل فقد تم اللجوء إلى تحليل الارتباط (Correlation Analysis) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (40) الأهمية النسبية للعوامل المساعدة على قيام ثورة 17 فبراير

العوامل المساعدة	معاملات الارتباط	الترتيب
ظهور الانشقاقات في صفوف النظام الحاكم	**0.60	الأول
ارتكاب النظام الحاكم لجرائم الحرب	**0.58	الثاني
سوء السياسة الخارجية للنظام الحاكم	**0.57	الثالث
قوة دعم الآباء للأبناء	**0.57	الرابع
قوة دعم الأمهات للأبناء	**0.55	الخامس
تأسيس المجلس الوطني الانتقالي	**0.55	السادس
تزايد التعاطف و الدعم الدولي للثورة	**0.54	السابع
تزايد ضغوط المجتمع الدولي	**0.53	الثامن
دعم المعارضة الليبية بالخارج	**0.51	التاسع
قوة العامل الديني	**0.51	العاشر
توفر خدمات الاتصالات	**0.50	الحادي عشر
مساندة الإعلام العالمي	**0.50	الثاني عشر
دعم الشرطة و الجيش للثورة	**0.49	الثالث عشر
سوء المنظومة الإعلامية للنظام الحاكم	**0.45	الرابع عشر
قوة اللحمة الوطنية	**0.45	الخامس عشر
قوة روح التغيير	**0.44	السادس عشر
توفر السلاح لدعم الثورة	**0.39	السابع عشر
دعم دول الجوار الحدودية	**0.34	الثامن عشر
الهام ثورات التحول الديمقراطي بالمنطقة	**0.32	التاسع عشر

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)**

يوضح الجدول رقم (41) الوارد أعلاه وجود ارتباط موجب تتراوح قوته بين (0.32 إلى 0.60) و هو يعكس قوة متوسطة للارتباط لجميع العوامل المساعدة للثورة بالمتوسط العام، و لقد تم ترتيب تلك العوامل حسب معاملات الارتباط فكانت على النحو التالي : ظهور الانشقاقات في صفوف النظام الحاكم (0.60)، ارتكاب النظام الحاكم لجرائم الحرب (0.58)، سوء السياسة

الخارجيـة للنظـام الحـاكم (0.57)، قـوة دعـم الآبـاء للأبنـاء (0.57)، قـوة دعـم الأمهـات للأبنـاء (0.55)، تأسيس المجلس الوطني الانتقالي (0.55)، تزايد التعاطف و الدعم الدولي للثورة (0.54)، تزايد ضغوط المجتمع الدولي (0.53)، دعم المعارضة الليبية بالخارج (0.51)، قوة العامل الديني (0.51)، توفر خدمات الاتصالات (0.50)، مساندة الإعلام العالمي (0.50)، دعم الشرطة و الجيش للثورة (0.49)، سوء المنظومة الإعلامية للنظام الحاكم (0.45)، قوة اللحمة الوطنية (0.45)، قوة روح التغيير (0.44)، توفر السلاح لدعم الثورة (0.39)، دعم دول الجوار الحدودية (0.34) و أخيرا الهام ثورات التحول الديمقراطي بالمنطقة بدرجة ارتباط قدرها (0.32).

و لاختبار مدى وجود فروقات في إجابات المبحوثين فقد تم اللجوء إلى اختبار (T) كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (42) اختبار (T) العوامل المساعدة لثورة 17 فبراير

المتغير	قيمة الاختبار = 3			
	قيمة (T)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	متوسط الفروقات
العوامل المساعدة لثورة 17 فبراير	56.99	267	0.000	1.26237

الجدول رقم (42) أعلاه يوضح أن المتوسط الفرضي (3) هو أقل من المتوسط للعوامل المساعدة البالغ (4.26) بانحراف معياري قدره (0.362) و كانت قيمة (T) المحسوبة (56.99) بدرجة حرية بلغت (267) و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01). عليه فإن البيانات الواردة بالجدول السابق تقود إلى نتيجة مفادها هو عدم إمكانية قبول الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة لثورة 17 فبراير".

و لغرض اختبار مدى وجود فروقات في إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للثورة وفقا لمتغير المؤهل العلمي فقد تم احتساب متوسطات الإجابات كما هو مبين بالجدول أدناه :

جدول رقم (43) المؤهل العلمي و المتوسط العام للعوامل المساعدة للثورة

البيان	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
المتوسط العام للعوامل المساعدة لثورة 17 فبراير	دكتوراه	26	4.14	0.449
	ماجستير	36	4.27	0.321
	بكالوريوس	80	4.22	0.370
	أخرى	126	4.31	0.344
	المجموع	268	4.26	0.363

من الجدول رقم (43) يمكن ملاحظة التقارب الشديد لمتوسطات الإجابات رغم اختلاف المؤهل العلمي للمبحوثين مما يوحي بعدم وجود اختلافات جوهرية بين الإجابات، و للتأكيد على ذلك فقد تم اللجوء إلى تحليل التباين الأحادي كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (44) تحليل التباين الأحادي: المؤهل العلمي و العوامل المساعدة للثورة

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.825	3	0.275	22.1	0.098
داخل المجموعات	34.28	264	0.130		
المجموع الكلي	35.10	267			

من خلال جدول تحليل التباين رقم (44) الوارد أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائي الاختبار تتجاوز (0.05) ، و عليه فانه لا يمكن رفض الفرضية القائلة " لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للقيام بثورة 17 فبراير وفقا لمتغير المؤهل العلمي".

و لغرض اختبار مدى وجود اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للثورة وفقا لمتغير النوع فقد تم احتساب المتوسطات و ذلك كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (45) متغير النوع و العوامل المساعدة للثورة

البيان	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
العوامل المساعدة للثورة	ذكور	158	4.24	0.382
	إناث	110	4.30	0.332

من الجدول رقم (45) أعلاه يتضح وجود اختلافات بسيطة جدا بين إجابات المبحوثين وفقا لمتغير النوع اذ أن متوسط الإناث (4.30) اكبر قليلا من متوسط الذكور (4.24)، و للتأكد من ذلك فقد تم اللجوء إلى اختبار (T) للعينات المستقلة كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (46) اختبار (T) النوع و العوامل المساعدة للثورة

البيان	اختبار (T)			
	قيمة (T)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	متوسط الفروق
العوامل المساعدة للثورة	-1.229	266	0.22	-.05530

من الجدول رقم (46) أعلاه يمكن ملاحظة عدم وجود الاختلافات الجوهرية من خلال قيمة الاختبار و التي تجاوزت (0.05)، و عليه فانه لا يمكن رفض الفرضية القائلة "لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للثورة وفقا لمتغير النوع".

و لغرض اختبار مدى وجود اختلافات بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للثورة وفقا لمتغير العمر فقد تم احتساب المتوسطات و ذلك كما هو مبين أدناه:

جدول رقم (47) العمر و المتوسط العام لدوافع الثورة

العمر	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
18-30	120	4.27	0.345
31-44	96	4.25	0.347
45-60	52	4.26	0.441
المجموع	268	4.26	0.362

من الجدول رقم (47) أعلاه يتضح وجود تقارب كبير جدا بين متوسطات إجابات المبحوثين و تضاءل الاختلافات أو الفر وقات بينهم وفقا لمتغير العمر، و للتأكيد على ذلك فقد تم اللجوء إلى اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (48) تحليل التباين الأحادي العمر و العوامل المساعدة للثورة

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5174.4	2	87.22	0.115	0.891
داخل المجموعات	200252.99	265	755.67		
المجموع الكلي	200427.44	267			

من الجدول رقم (48) أعلاه يمكن ملاحظة عدم وجود الاختلافات من خلال قيمة الاختبار و التي تتجاوز (0.05)، و عليه فانه لا يمكن رفض الفرضية القائلة "لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالعوامل المساعدة للثورة وفقا لمتغير العمر".

1.9خلاصة البحث (Research Conclusion)

في ختام هذه الدراسة و بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية فانه يمكن استعراض اهم النقاط في هذه الدراسة و ذلك على النحو التالي:

1.9.1 ملخص النتائج (Results Summary)

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة و ذلك على النحو التالي:

1. أكثر من نصف عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات العلمية العالية كالدكتوراه و الماجستير و البكالوريوس، كما يزيد مجتمع الذكور عن الإناث بالدراسة، هذا فضلا عن أن معظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (18-44) عاما.
2. هناك عدد سبعة مفاهيم لمعنى نجاح ثورة 17 فبراير من وجهة نظر عينة الدراسة، و لقد تم ترتيبها حسب أهميتها النسبية من وجهة نظر عينة الدراسة كما يلي: نجاح الثورة في المحافظة على مقدرات البلاد (0.81)، نجاح الثورة في المحافظة على الأمن بالبلاد (0.80)، نجاح الثورة في القضاء على الفتن بالبلاد (0.78)، نجاح الثورة في تحقيق التلاحم الوطني بالبلاد (0.74)، نجاح الثورة في تحقيق التغيير بدون سفك دماء (0.68)، نجاح الثورة في ملاحقة المفسدين لتطهير البلاد (0.67) ثم نجاح الثورة في تغيير نظام الحكم في البلاد (0.52).
3. إن مفاهيم أو معاني النجاح التي سبق عرضها لم يتبين أنها تختلف باختلاف المؤهل العلمي بل اختلفت وفقا لعامل النوع (لصالح الإناث) و عامل العمر (لصالح الفئة 45- 60 عاما).
4. أن هناك اختلاف واضح في تقييم درجة نجاح ثورة 17 فبراير وفقا للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة. ففي الوقت الذي نجد فيه تقييم ايجابي عالي من الأفراد ذوو المؤهلات العلمية المنخفضة (أقل من بكالوريوس)، نجد تقييم أقل ايجابية من الأفراد ذوو أعلى مؤهل علمي بالدراسة (الدكتوراة)، بينما تتقارب اجابات حملة البكالوريوس و الماجستير في تقييم درجة النجاح. كما يلاحظ أيضا أن فئة الإناث بشكل خاص تعتبر الثورة اكثر نجاحا من فئة الذكور، هذا فضلا عن ان الفئة العمرية الاولى (18-30) و الثانية (31-44) أي فئة الشباب إذا جاز التعبير تعتبر أن الثورة أكثر نجاحا من الفئة العمرية الثالثة (45-60).
5. لقد بينت الدراسة وجود أربع دوافع رئيسية للثورة و ترتيبها كما يلي: انتهاكات حقوق الإنسان (89%)، الضغوط الاجتماعية (87%)، استشراء الفساد الحكومي (83%)، و أخيرا الضغوط الاقتصادية (82%).
6. أن حدة تأثير تلك الدوافع للقيام بالثورة تختلف باختلاف المؤهل العلمي. فعلى الرغم من اعتراف الجميع بأهمية تلك الدوافع كمحركات اساسية للقيام بالثورة الا ان درجة تأثيرها كانت اقوى بالنسبة لأفراد العينة من فئة الاناث ذوات المؤهلات العلمية المنخفضة عنه من اولئك اصحاب اعلى مؤهل علمي بالدراسة (الدكتوراه)، كما لم يلاحظ وجود أي تأثير لمتغير العمر فيما يتعلق بشدة تأثير تلك الدوافع للقيام بالثورة.

7. لقد اثبتت الدراسة وجود عدد تسعة عشر عاملا مساعدا كانت مهمة جدا لمساعدة الثورة منذ بدايتها، و لقد تم ترتيب تلك العوامل وفقا لأهميتها النسبية كما يلي: ظهور الانشقاقات في صفوف النظام الحاكم (0.60)، ارتكاب النظام الحاكم لجرائم الحرب (0.58)، سوء السياسة الخارجية للنظام الحاكم (0.57)، قوة دعم الآباء للأبناء (0.57)، قوة دعم الأمهات للأبناء (0.55)، تأسيس المجلس الوطني الانتقالي (0.55)، تزايد التعاطف و الدعم الدولي للثورة (0.54)، تزايد ضغوط المجتمع الدولي (0.53)، دعم المعارضة الليبية بالخارج (0.51)، قوة العامل الديني (0.51)، توفر خدمات الاتصالات (0.50)، ، مساندة الإعلام العالمي (0.50)، دعم الشرطة و الجيش للثورة (0.49)، سوء المنظومة الإعلامية للنظام الحاكم (0.45)، قوة اللحمة الوطنية (0.45)، قوة روح التغيير (0.44)، توفر السلاح لدعم الثورة (0.39)، دعم دول الجوار الحدودية (0.34) الهام ثورات التحول الديمقراطي بالمنطقة (0.32).
8. أن العوامل التسعة عشر المساعدة للثورة التي سبق ذكرها لم يختلف فيها أفراد العينة رغم اختلاف سنهم و مؤهلاتهم العلمية، مع وجود اختلاف بسيط في أهمية تلك العوامل بالنسبة لفئة الإناث عنه من فئة الذكور.

1.9.2 مضامين البحث (Research Implications)

بعد استعراض نتائج هذا البحث كما سبق الإشارة إليه في الجزء السابق، فان هناك عدد من المضامين الهامة التي تنطوي عليها هذه الدراسة و التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة للمجلس الوطني الانتقالي و لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا و كذلك أفراد المجتمع الليبي بشكل عام. و أهم هذه المضامين ما يلي:

1. أن مفهوم نجاح ثورة 17 فبراير هو مفهوم نسبي و يختلف في معناه من شخص لأخر و فقا لمتغيرات معينة كالمؤهل العلمي و النوع و السن، الا ان هذه الدراسة نجحت في وضع قاعدة عامة يمكن الاستناد عليها و الانطلاق منها في فهم معنى النجاح. فنجاح الثورة يرتبط بقدرتها على تحقيق مجموعة من الأهداف مثل المحافظة على مقدرات البلاد، المحافظة على الأمن، القضاء على الفتن، تحقيق التلاحم الوطني، تحقيق التغيير المنشود بدون سفك دماء، ملاحقة المفسدين لتطهير البلاد ثم القدرة على تغيير نظام الحكم في البلاد. عليه فلكي توصف ثورة 17 فبراير بأنها ثورة ناجحة فإنه يتوجب البحث في مدى إمكانية تحقيق تلك الأهداف المشار إليها أعلاه بكفاءة.
2. أن رؤية أفراد العينة لمستوى نجاح ثورة 17 فبراير قد اختلف باختلاف المستوى العلمي و هذا يبرز دور المستوى العلمي في تقييم القضايا المطروحة للنقاش. فأصحاب المؤهلات العلمية العالية (كالدكتوراه) يبدو أن لديهم رؤية أعمق لدرجة النجاح من رؤية أولئك ذوو المؤهلات العلمية الأدنى، و هذه الرؤية قد تكون نابعة من عامل الخبرة و الكفاءة. فالقدرة على قراءة الأحداث بشكل سليم مهارة لا تتوفر عند

كل الأفراد. كما يستشف ايضا من الدراسة أن عامل النوع كان له دور بارز في التقييم الشخصي للإحداث. فالإناث في هذه الدراسة اتضح أن لديها رؤية أكثر تفاؤلا من الذكور في تقييم نجاح ثورة 17 فبراير، كما أن عامل السن أثبت ان له دورا هاما لا يجب إغفاله في مسائل التقييم الشخصي. ففي هذه الدراسة تبين أن الفئات العمرية الشبابية كانت هي الأخرى أكثر تفاؤلا في تقييم ثورة 17 فبراير بأنها ثورة ناجحة من الفئات العمرية المتقدمة في السن.

3. لقد بينت الدراسة وجود أربع دوافع كانت أسباب حقيقة للثورة و هي: انتهاكات حقوق الإنسان، الضغوط الاجتماعية، استشراء الفساد الحكومي، و أخيرا الضغوط الاقتصادية. إن ضمان نجاح الثورة و استقرار الدولة الليبية الجديدة يقتضي بالضرورة معالجة تلك الدوافع الأربعة و تجنب الوقوع فيها، و الا فان الثورة ستستمر و لن يكون هناك استقرار بالدول الليبية الجديدة. أي بمعنى أخر فانه يتوجب احترام حقوق الإنسان في ليبيا ثم العمل على تخفيف حدة الضغوط الاجتماعية هذا بالإضافة إلى مكافحة كافة مظاهر الفساد الحكومي المألوف في عهد النظام السابق ثم الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المواطن بالمجتمع.
4. لقد أثبتت الدراسة وجود عدد تسعة عشر عاملا كانت مهمة جدا لمساعدة الثورة منذ بدايتها، و لقد تم ترتيب تلك العوامل وفقا لأهميتها النسبية كما يلي: ظهور الانشقاقات في صفوف النظام الحاكم، ارتكاب النظام الحاكم لجرائم الحرب، سوء السياسة الخارجية للنظام الحاكم، قوة دعم الآباء للأبناء، قوة دعم الأمهات للأبناء، تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، تزايد التعاطف و الدعم الدولي للثورة، تزايد ضغوط المجتمع الدولي، دعم المعارضة الليبية بالخارج، قوة العامل الديني، توفر خدمات الاتصالات، مساندة الإعلام العالمي، دعم الشرطة و الجيش للثورة، سوء المنظومة الإعلامية للنظام الحاكم، قوة اللحمة الوطنية، قوة روح التغيير، توفر السلاح لدعم الثورة، دعم دول الجوار الحدودية ثم الهام ثورات التحول الديمقراطي بالمنطقة. إن العوامل السابقة تمثل العوامل الحقيقية الداعمة للثورة منذ انطلاقها، و عليه فانه يتحتم ضرورة التمعن في كل عامل منها و العمل الاستفادة من تلك العوامل و بشكل دائم حتى تنجح الثورة بشكل نهائي في إزالة نظام القذافي عن الحكم.
5. أخيرا إن نجاح الثورة ليست مسألة جهد فرد واحد أو مؤسسة اعتبارية معينة تعمل لتحقيق نجاح الثورة و تحقيق الاستقرار في البلاد. إنه عمل متكاثف لكافة أفراد الشعب فكل فرد لديه مسؤولية و عليه واجب يجب أن يقوم به حيال هذه الثورة. و عليه فانه لابد لكل فرد في ليبيا أن يسأل نفسه أحد الأسئلة الثلاث الآتية: ماذا قدمت للثورة؟ أو ما الذي تقوم بتقديمه الآن للثورة؟ أو على أقل تقدير ما الذي تنوي تقديمه في المستقبل؟

1.9.3 حدود البحث و الدراسات المستقبلية (Limitations and Future Research)

كما هو الحال في معظم الدراسات البحثية، فإن هناك بعض القيود التي قد تكتنف البحث العلمي و هذه الدراسة ليست بالاستثناء، إذ أن هناك عدد من القيود البحثية بهذه الدراسة و التي هي في نفس الوقت يمكن النظر إليها من باب أنها تفسح المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية لاستكمال الجهد البحثي الذي تعكسه الورقة الحالية.

و من بين أبرز القيود البحثية بهذه الدراسة ما يلي:

1. أن العينة التي شملتها الدراسة تعتبر غير ممثلة بشكل كامل لجميع شرائح المجتمع حيث ركزت على المواطنين الموجودين بمدينة بنغازي فقط، و شملت عملية توزيع استمارات الاستبانة عدد (500) مواطن ليبي من الجنسين الذكور و الإناث و بمؤهلات علمية مختلفة.
2. إن من نتائج عملية التوزيع السابقة لاستمارات الاستبانة هو زيادة نسبة الذكور عن الإناث و انخفاض نسبة المؤهلين من حملة الشهادات العليا، مما جعل عملية المقارنات الإحصائية غير دقيقة بشكل كامل.
3. إن من نتائج عملية التوزيع السابقة هو اقتصار المشاركة في هذه الدراسة على المواطنين العاديين الموجودين بدور العبادة و الجامعات و بعض الأماكن المدنية الأخرى، و لم تتمكن الدراسة من الوصول إلى شرائح أخرى رأيها مهم في هذه الدراسة و هم المجاهدين و الثوار بالجبهات القتالية و المعسكرات مما جعل من نتائج الدراسة غير ممثلة بشكل كامل لكافة شرائح المجتمع.

إن أوجه القصور السابقة أمر طبيعي لا مهرب منه في جميع الدراسات خصوصا الاجتماعية منها التي تركز على ظواهر معينة و تدرس بشكل ميداني كما هو الحال بهذه الدراسة، إلا أن ذلك يشكل في نفس الوقت فرصة ثمينة للمزيد من الدراسات البحثية المتعمقة لاستكمال الجهد البحثي بهذه الدراسة. و عليه فإن الدراسة الحالية تقترح القيام بالدراسات التالية:

- إعادة استخدام المقياس العلمي المصمم خصيصا بهذه الدراسة لتوزيع أعداد اكبر من استمارات الاستبانة بالمدن الليبية الأخرى و محاول إجراء المقارنات اللازمة بين نتائج الدراسة الحالية و نتائج الدراسات القادمة.
- تجميع أكبر عدد ممكن من استمارات الاستبانة مع ضرورة الحرص على الحصول على نسب متقاربة من المشاركين بالدراسة من حيث النوع و المؤهل العلمي لجعل المقارنات أكثر مصداقية و أقل تحيزا لصالح فئة عن فئة أخرى.

- ربما قد يكون من المفيد جدا لباحثين جدد البحث في مدى إمكانية تطوير المقياس الحالي المصمم خصيصا لهذه الدراسة لقياس متغيراتها المختلفة ليشمل عناصر أخرى لم يشملها المقياس الحالي، هذه بالإضافة إلى محاولة البحث في مدى إمكانية استخدام أساليب إحصائية أكثر دلالة إحصائية واكتشاف أوجه التشابه و الاختلاف مع نتائج الدراسة الحالية.

قائمة المصادر

1. المصادر العربية

- أبراش إبراهيم (2011)، الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة.
- الموسوعة العلمية (2011)، (Online)، (ممكن الحصول عليه من خلال الموقع: www.wikipedia.org)، (تاريخ الدخول:2011/07/17).

2. المصادر الأجنبية

- World Population (2009), Department of Economic and Social Affairs Population.
- World Proven Crude Oil Reserves by Country (2006), Bulletin, Annual Statistics.
- The International Encyclopaedia of Revolution and Protest: 1500 to the Present, (2009), ed. by Immanuel Ness, Malden, Wiley & Sons.
- Kreis Steven, (2005), *The History Guide*, (online), (Available from: http://www.historyguide.org/intellect/robespierre.html), (Accessed date: 18/05/2011).
- Tilly Charles, (1995), European Revolutions: 1492-1992, Blackwell Publishing.
- Tolles B. Frederick, (1954), "The American Revolution Considered As A Social Movement: A Re-Evaluation", *The American History Review*, Vol. LY, No. 1, pp. 1-18.

3. المصادر الإلكترونية

- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html
- http://www.tawalt.com/letter_display.cfm?id=3196
- http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Libya/Full.html
- http://www.algharbia.tv/show-101.html
- http://www.education-ly.com/plan.asp
- http://www.cbl.gov.ly/xrates.php
- http://www.higheredu.gov.ly/
- www.aljazeera.net

- http://rwor.org/s/world.htm#africa
- http://www.alwatan-libya.com/more.asp?ThisID=17194&ThisCat=1
- http://lycebabsahara.ahlamontada.com/t3085-topic
- http://www.alhandasa.net/forum/showthread.php?t=29283
- http://www.opednews.com/articles/The-Libyan-revolution-by-Adnan-Al-Daini-110306-662.html
- http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles.html

The Libyans Attitudes Towards the 17th of February Revolution:

Motivations and Success Factors

Abstract

This paper seeks to assess the Libyans attitudes towards the 17th of February Libyan Revolution. The paper tries to achieve three main objectives: (1) to determine the meaning of 17th of February Revolution success. (2) to determine the degree of revolution success. (3) to assess the future of new Libya based on respondents' views. (4) to identify the revolutions' motivations. (5). To indentify the key success factors of the revolution.

In terms of research methodology, questionnaire survey was designed particularly for this research and assessed by 8 scholars to ensure high validity and reliability of the construct content. A number of (500) questionnaires were circulated to residents in Benghazi, the second Largest city in Libya. Out of this number, (325) were returned with (268) deemed valid for analysis. Descriptive statistical analysis was used and one-way analysis of variance (ANOVA) or Kruskal-Wallis (KW) were used as well to test the research hypotheses. The major variables of study are: revolution success meaning, revolution success degree, future of Libya, revolution's motivations, and revolution's key success factors.

The key findings are:

(1) there is a obvious variance in the Libyans' attitudes in terms of the meaning of the revolution success according to respondents' demographical factor.

(2) revolution success is a general terms means: maintaining country's possessions; maintaining security; eradicating sources of unrest; establishing solidarity; changing old regime; following Gaddafi's supporters to keep peace in the whole region.

(3) there is also a variation in assessing the revolution's degree of success based on demographical criterion.

(4) the vast majority of unqualified youth investigated in the study perceive the Libyan future will be better.

(5) four reasons affected by demographical criterion are the key motivations of the revolution and ranked as follows: human rights violations; social pressures; governmental corruption; and economic pressures.

(6) nineteen key success factors were discovered ranked as follows: Gaddafi's supporters joining the revolutioners; regime war crime committing; regime bad foreign policies; fathers' support; mothers' support; establishing the Libyan National Transitional Council; international sympathy and support; international community pressure; outsiders Libyan opposition support; power of religion factor; availability of communications services; international media support; police and army support; bad regime media; power of national solidarity; desire to change spirit; weapons' availability; neighbouring countries support; regional revolutionary changing inspiration.

The value of this paper can be seen from the following points:

(1) the study is pioneering as none has conducted such research using the behavioral approach through attitude measuring.

(2) this paper created constructs can be used for new research in other areas in Libya.

(3) the study introduces some critical implications for decision makers in the Libyan Transitional Council.

The study key implications are:

(1) revolution success meaning is erratic concept changes based on respondents' demographical criterion.

(2) the degree of revolution success and the future of Libya are varied based on demographical criterion as well.

(3) the new Libya requires handling the key four motivations of the revolution very well to avoid unrest.

(4) it is vital to remember all help obtained during the revolution.

(5) the success of the Libyan revolution is the efforts of the whole society not a particular person or institution. Hence, it is vital for everybody to ask himself what kind of support he provided to the revolution; or what he is doing now for the revolution; or what he intends to do in the future for this revolution.

Finally, the paper concludes by acknowledging some minor limitations and suggesting a number of fruitful future research.

Key Words: 17th of February Revolution, Motivations, Success Factors

The Libyans Attitudes Towards the 17th of February Revolution: